



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٦ جمادى
الثاني / ١٤١٥ هجرية الموافق ٢٠ / ١١ / ١٩٩٤ م ميلادية .
(العدد ٧) (المجلد ٣٢)

- جدول الأعمال -

الصفحة

•
•

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من معالي المهندس علي ابو الراغب .

ب- طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .

ج- طلب اجازة مقدم من معالي السيد جمال الصرايرة .

هكذا من الشاهل

الصفحة

- د- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور هاني حجازين .
ه- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني .
و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش .
ط- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فياض جرار .
ز - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبدالله اخوارشيدة .
ي - طلب اجازة مقدم من معالي السيد جمال الحريشا .
(٣) الردود على الاسئلة :-

١٢

- ١- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤١١٠) تاريخ ١٩٩٤/٤/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٥٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٦٠) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .
٣- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٤٤٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٩ جواباً على السؤال رقم (١٧٨) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي .
٤- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٥٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .
٥- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٤٩) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .
٦- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٦٥٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٨٤) المقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين .
٧- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٥٧٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .
(٤) قرارات اللجان .
١. قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٢ والمتضمن مشروع القانون

٣٦

الصفحة

- المعدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ والمعاد من مجلس الاعيان .
٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ والمتعلق بالقوانين التالية :
- قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / المخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ .
٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
• وقائع العدد

هذه من الأشغال

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم
الاحد الموافق ١٩٩٤/١١/٢٠ ميلادي ، عقد
مجلس النواب جلسته السابعة من الدورة
العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل
السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد
حكم خير .

وتنفي باجازة من الأعضاء السادة :
جمال الصرايرة ، د. هاني حجازين .

وتنفي بمعذرة من الأعضاء السادة :
ضيف الله المومني ، د. بسم العموش ، فياض
جرار ، عبدالله اخوارشيدة ، جمال الخريشا
وحضر من الحكومة

١- معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب
رئيس الوزراء .

٢- معالي الدكتور جواد العناني : وزير
الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير
التخطيط .

٤- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير
دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٥- معالي المهندس سمير قعوار : وزير
النقل .

٦- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير
المياه والري .

٧- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير
الصحة .

٨- معالي السيد سامي قموة : وزير المالية .

٩- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير
الشباب .

١٠- معالي الدكتورة ريم خلف : وزيرة
الصناعة والتجارة .

١١- معالي الدكتور عبدالرزاق السور :
وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٢- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير
البريد والاتصالات .

١٣- معالي الدكتور محمد الذنيبات : وزير
دولة للتنمية الادارية .

١٤- معالي المهندس منصور بن طريف :
وزير الزراعة .

١٥- معالي الدكتور راتب السعود : وزير
التعليم العالي .

١٦- معالي السيد محمد الذويب : وزير
دولة .

١٧- معالي السيد هشام التل : وزير
العدل .

وحضر من الامانة العامة السادة :-

(١) لثير عطيات .

(٢) علي الحسين .

(٣) محمد الرديني .

(٤) غسان النجدادي .

١- افتتاح الجلسة



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل واعلان افتتاح الجلسة ،
السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور هاني
حجازين .

ب- طلب اجازة مقدم من معالي السيد
جمال الصرايرة .

ج- طلب اجازة مقدم من معالي السيد

عبدالرؤوف الروابدة .

د- طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال
الخريشا .

هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فياض
جرار .

و- طلب اجازة مقدم من معالي المهندس علي
أبو الراغب .

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور
بسم العموش .

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
عبدالله اخوارشيدة .

ط- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ضيف
الله المومني .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .
الشيخ عبدالمنعم ابو زنت .

السيد عبدالمنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الأخوة النواب

السلام عليكم أما بعد :

فإن الجزيرة التي فوجئنا بها على باب
مسجد فلسطين في غزة هاشم بعد صلاة
الجمعة الماضية ، كانت مجزرة شبيهة بمجزرة
خليل الرحمن فجر ١٥ من رمضان المبارك .

لكن مجزرة غزة هاشم كانت أعمق
جراحاً وأشد إيلاماً حيث الأخ يقتل أخاه ،
عكس ما جرى في مجزرة خليل الرحمن

كلنا من الشعب

حيث كان اليهودي يقتل الفلسطيني .

لأجل ذلك أهاب بالمجلس الكريم أن يوجه نداءً أخوياً عاجلاً مساء اليوم لسائر الأخوة في فلسطين الرسل والأنبياء بأن يتقوا الله في دماء العربي المسلم ، وأن يتقوا الله في رحم الأخوة والوحدة الوطنية .

وأن يفوتوا على أعداء العروبة والإسلام كيدهم ومكرهم حيث يترهبون بنا رب المتن . والله تعالى حذرنا لقوله تعالى : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا . " صدق الله العظيم

كما أنني أحذر الحكومة من تسليط سيف الغلاء الفاحش الظالم ، إلا إذا خططت لتكرار هبة نيسان ٨٩ إثر غلاء البتزين .

وبذلك ستجد الحكومة مبرراً للبطش والارهاب الدموي في الشعب تفليداً لتوصية راين وكليتون الذي يجر وراءه أذيال الخزي والعار في مستنقع سقوط حزبه في الانتخابات .

وفي الختام ، اني لأشكر الله عز وجل الذي من علي بنعمة الشفاء إثر العدوان الغاشم الذي استهدف اغتيالني برعاية الحكومة ومباركتها ، كما أشكر الأخوة أعضاء مجلس النواب وعلى رأسهم معالي الأخ الرئيس ابو هائل الذي كان في تعاطفه الأخوي هائل بن هائل .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، أرجو من الزميل الكريم قبول ملاحظتي بأننا نتيج هذه الفرصة للحديث في المواضيع الطارئة وقد تحدثت في موضوعين أو ثلاثة مواضيع أحدها طارئ وأقدر لك بذلك لكن اثنين آخرين لا علاقة لهم بالحالة الطارئة ... وشكراً . الاستاذ نادر الظهيريات .

السيد نادر الظهيريات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

ما جرى من أحداث مؤسفة في قطاع غزة بين الأخوة مؤلم ومحزن ومرير خاصة وانها انت بعد ان وصل الشعب الفلسطيني الى اعتراف العالم بحقوقه على تراب وطنه بعد ثمن مكلف من الدم والدموع دفعه ثمناً لهذا الهدف ، والمطلوب اليوم من جميع الفصائل الفلسطينية الى تحكيم العقل والحوار البناء وتوفير الشباب لمركة البناء والانتاج ، لان الفتنة اذا اتسعت لاسمح الله لن يسلم فيها أحد كما يتوجب على القيادات العربية ان تبادر الى مساعدة الأخوة الى تطويق ما جرى من احداث ، والتي هي نزيف في الجسم العربي قبل ان تكون في الجسم الفلسطيني .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سمير حباشنة .

المقاعد المخصصة وحسب الاتفاق بين حكومة الاردن وحكومة مصر . لكن القبولات لم تأتي لحد الان رغم مرور أكثر من شهرين على الدراسة في جامعات مصر .

تفضل معالي وزير التعليم العالي مشكوراً بالاتصال أكثر من مرة مع وزير التعليم العالي في مصر ، وأيضاً دولة رئيس الوزراء تفضل مشكوراً بالاتصال مع رئيس وزراء مصر ولحد الان لم تحل المشكلة ، وهؤلاء عدد كبير من الطلاب هم من ذوي المعدلات العالية الذين ستذهب عليهم فرصة الدراسة في هذا العام .

فأقترح معالي الرئيس أن يرسل هذا المجلس بريقة الى الأخوة في مجلس الشعب المصري لتبني الموضوع وحل هذه المشكلة التي سيدفع ثمنها طلاب كثيرون من أبناء هذا البلد دون ذنب لهم ودون أي مشكلة . وأقترح أن تكون البريقة بالصيغة الدبلوماسية المعتادة الاخوة التي اعتدنا عليها في هذا البلد ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقبي هذه الكلمة بأسم الزملاء مع حفظ الالقاب ، حمزة منصور ، أحمد الكساسبة ، همام سعيد ، محمد الحاج ، عبدالعزيز جبر ، خليل حدادين ، بدر الرياطي ، سليمان السعد ، محمد عويضة ، ذيب عبدالله ، وأحمد الكوفحي .

السيد سمير حباشنة : أوافق على كل ما تفضل به زميلي الاستاذ نادر الظهيريات على أن تأتي الأفكار الجميلة والطيبة نحو الشعب الفلسطيني وقضاياها على شكل نداء أخوي موجه من مجلس النواب الاردني الى الاشقاء الفلسطينيين بكافة مواقعهم واصطفافاتهم السياسية وشكراً .

أصوات : تنهي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

يبدو أننا سنتكلم كثيراً في هذا الموضوع ، لذلك تحت عنوان نداء أخوي الى الشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية في الداخل بأن ترجع الى الحوار وأن تترك لغة الدم والقتال .

اقترح أن نصوت كمجلس على هذا الامر سيما أنه اقترح من أكثر من واحد وثني عليه .

الموضوع المستعجل الذي أود أن أتحدث به معالي الرئيس هو موضوع قبول الطلبة الاردنيين في مصر ، تعلمون أن الجامعات قد بدأت الدراسة بها منذ فترة طويلة وهناك مقاعد مخصصة من جمهورية مصر العربية للطلاب الاردنيين بواسطة الحكومة ، بواسطة وزارة التعليم العالي . وقد أرسلت وزارة التعليم العالي مشكورة أسماء الطلاب وهم من خيرة أبنائنا ومن ذوي المعدلات العالية وضمن

بسم الله الرحمن الرحيم

أما آن للحكومة أن توقف اعتداءاتها

على الحريات العامة وحقوق الإنسان !!؟؟؟

معالي رئيس مجلس النواب ... الزملاء الكرام

لقد قامت نقابة المهندسين الاردنيين بدعوة رموز وطنية أردنية بأعيانهم ، فيهم عدد من النواب ومن الأمناء العامين للأحزاب وفيهم رئيس اللجنة الملكية للحريات العامة وحقوق الانسان ، وذلك من اجل مناقشة ثلاث اوراق علمية تتحدث عن مخاطر التطبيع على الوطن والأمة حاضراً ومستقبلاً وقد حصلت على موافقة الجهات الرسمية .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

لقد حضر الى مجمع النقابات بعض سيارات الأمن ، كما حضر جمع من الشباب بالزي المدني يقودهم من خارج قاعة الرشيد رجل مدني مع ضابط شرطة ، واثناء القاء الورقة الاولى اصدر امره اليهم بتعطيل هذه الندوة ، فقاموا بالهتافات المدوية والتصفيق الحاد ، والتزم جميع المشاركين ضبط النفس ازاء هذه التصرفات اللامسؤولة وخاطبهم العين السابق الاستاذ حمد الفرحان بلغة الاب والمسؤول الحكيم محاولاً اقناعهم بأننا نلتقي معهم في الهدف ، وحاول العين السابق الاستاذ نجيب الرشيدان رئيس اللجنة الملكية للحريات العامة وحقوق الانسان ان يتكلم مراراً فلم يمكنه من قول كلمة واحدة فاضطر رئيس الجلسة الى رفعها .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

ومما يزيد الامر استهجاناً ان رجال الأمن احتجوا على دعوة الأمناء العامين للأحزاب وعلى وجود زملائكم النواب وطلبوا رئاسة الجلسة باخراج الأمناء العامين للأحزاب واخوانكم النواب .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

ان هذا التصرف المستهتر بالديموقراطية ومؤسسات الوطن ، وبحقوق الانسان ، وبكرامة هذه الرموز الوطنية ، يجعلنا نشعر حقاً ومعنا كل المخلصين في بلدنا العزيز ، بان الادعاء أن الديموقراطية خيارنا الاستراتيجي الذي لا رجعة عنه ، لا يصمد أمام مثل هذه الممارسات العرفية ويؤدي الى التكتاسات الخطيرة ، وبهز سمة بلدنا العزيز في الداخل والخارج .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

لقد أراد أعداء الديموقراطية وحقوق الانبئان في هذا البلد ان يجرؤوا المشاركين في الندوة الى

فئة تهدد أمننا ومسيرتنا واستقرارنا ولكن رئاسة الجلسة والمشاركين في الندوة تحلوا بأقصى درجات ضبط النفس ورفعوا الجلسة ليفوتوا عليهم الفرصة .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام .

اننا نطالبكم وبالحاح بالتهوض بمسؤوليتكم في الدفاع عن هذه المسيرة الديمقراطية وحماية القانون وصون الحريات العامة ووضع حد لهذه التصرفات التي تمارس من قبل عناصر في اجهزة تابعة للحكومة وتتحرك بتوجيهات منها .

" حفظ الله بلدنا العزيز من كل فتنة "

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأرجوا من الرئاسة الجلية أن توزعها على الزملاء النواب وعلى وكالات الانباء .

كلنا من الشعب

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالمجيد الاقطش .

الدكتور عبدالمجيد الاقطش : شكراً معالي الرئيس .

اللهم اجعلنا دائماً من الشاكرين
الذاكرين ولا تجعلنا من المنكرين الساخطين ،
وبالشكر تدوم النعم .

لقد قامت الحكومة مشكورة هذا العام
بشراء مستشفى النديم في مأدبا ، ولكن هذا
المستشفى لم يبدأ العمل لغاية الان .

والذي حدث أن هناك العديد من
الموظفين والاطباء والمرضى أصبحوا في
بيوتهم بدون عمل ، ونحن نعلم ان الموظف
أيضا كان فهو يخدم هذا الوطن .

لذا فأنتي اتوجه الى الحكومة الرشيدة
ببدء عاجل باعادة هؤلاء الى الخدمة وأن
يتضمنوا الى صفوف العاملين في وزارة
الصحة . وان لا يطول الامل على إغلاق
مستشفى النديم فعند ذلك تكون الخسارة
لاسمح الله . وخاصة إذا علمنا بان عدداً كبيراً
من العاملين في المستشفى لديهم الخبرة الطويلة
في الاجهزة الحديثة الموجودة في داخل هذا
المستشفى . أملي بالله ثم بالحكومة أن تستمع
الى ندائنا هذا عاجلاً وأن تقوم باعادة اولئك
الاطباء والمرضى والعاملين الى المستشفى ...
وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : الزميل نواف
القاضي

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان
المغرب -

السيد نواف القاضي : شكراً معالي
الرئيس .

بالفعل كما تحدث معالي الزميل أبو
فيصل عن أبناء لنا من الطلاب ، فأنتي أقترح
أن تستوعب هؤلاء الجامعات الاردنية لان المدة
أصبحت طويلة عليهم وأن الصفوف في
جامعاتنا تستوعب خمسين طالباً ، بدل أن
يكونوا خمسين يكونوا ستين طالباً في المحاضرة
... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
معالي وزير التعليم العالي .

معالي وزير التعليم العالي : شكراً
معالي الرئيس .

في الواقع هنالك اتفاقية ثقافية تربط
المملكة بجمهورية مصر العربية ، هذه الاتفاقية
منذ ستين انتهت ولم تجدد بعد رغم مخاطبات
كثيرة قامت بها وزارة التعليم العالي . هنالك
حوالي "٥٠" مقعد الان لطلابنا حسب
الاتفاقية السابقة أرسل بهم الى وزارة التعليم
العالي المصرية ولم تقبل هذه الطلبات .

خاطبت زميلي وزير التعليم العالي أكثر
من مرة ، وهنالك كثير من المراجعات يقوم بها
سعادة السفير والمستشار الثقافي ، دولة رئيس
الوزراء مشكوراً هاتف دولة رئيس الوزراء
المصري ، وبعد ذلك قمت بمهاتفة زميلي
مرتين ، وحتى هذه اللحظة لم يكن هنالك أي

هذه الانظمة واستعريض عنها بمن يتقاضى معونة
من صندوق المعونة الوطنية . وارسلت قائمة
الى رئاسة الوزراء ، فتمنى على الحكومة الموقرة
أن تحاول التعجيل في البت بامر هؤلاء لانهم
كلهم من ذوي العوز والفقر ومنذ حوالي اربع
شهور وهم ينتظرون مثل هذه المعالجات ...
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الشيخ عبدالعزيز .

السيد عبدالعزيز جبر : شكراً معالي
الرئيس .

لقد اطلعت على بيان مجلس النواب
المتعلق بقضية الحرم الابراهيمي شاكرراً لماليكم
إصدار هذا البيان بأسم المجلس ، لكنني لاحظت
أن البيان أغفل بعض الملاحظات التي أبدتها
- بعض الزملاء - ثم موافقة مجلس النواب
على الاخذ بالاعتبار جميع ملاحظات
النواب ، كما أن البيان اشتمل على مطالبة
الحكومة بان تظهر موقفاً حازماً في هذا
الموضوع ، الحقيقة لم نسمع من الحكومة تنفيذاً
لهذا المطلب من مجلس النواب ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شاكرين للزملاء
الذين تفضلوا بالحديث في المواضيع الطارئة ،
وكنتم قد نوهت في الجلسة السابقة على
الزملاء الذين يرغبون في الحديث في مواضيع
طارئة أن ينسقوا مع الرئاسة أو المكتب الدائم .
لكن من جميع الذين تكلموا لم يجري التنسيق
مع الرئاسة سوى من زميل واحد فقط . لذا
سألتهم بقرار الرئاسة في الجلسة القادمة ولن

إجراء ، في الواقع إذا لم تنتهي المشكلة خلال
اسبوعين يكون العام الدراسي قد انتهى وقد
ضاعت فرصة هؤلاء الطلبة على الالتحاق
بالجامعات المصرية .

سأفصح على زملائي أعضاء مجلس
التعليم العالي أن نحاول استيعاب وعددهم
حوالي "٥٠" بجامعاتنا الاردنية الرسمية كل
حسب معدلة وتخصصة إعتباراً من الفصل
الثاني إن شاء الله .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي
الوزير ، الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي
الرئيس .

يضع ديوان الخدمة المدنية كل عام أسس
التعيينات ، وكان من الأسس المستخدمة أن
هنالك حالات إنسانية ، واعني بالحالات
الانسانية أن يكون في العائلة الواحدة ثلاث
أشخاص أو أكثر بدون توظيف وكانت هذه
الحالات تنطبق عليهم ويمن واحد منهم .

معالي رئيس المجلس : دكتور إذا
سمحت لي هل هذا الموضوع طارئ ؟

الدكتور فرح الرضي : نعم ، غدل
النظام . وهنالك حالات انسانية .

معالي رئيس المجلس : أنا سألت دكتور
هل هذا الموضوع طارئ ؟

الدكتور فرح الرضي : يا سيدي لأن
الناس ينتظرون منذ أربعة شهور ، لانه غدلت

أسمح لأي زميل يتحدث في موضوع طاريء
ماله يكن هناك تنسيق منسق مع الرئاسة أو مع
المكتب الدائم ، فأرجو من الزملاء الأفاضل إذا
كان هناك مواضيع طارئة أن يتم التنسيق فيها
مع الرئاسة قبل موعد الجلسة لكن هناك اقتراح
قد طرح من الزملاء باصدار بيان عن هذا
المجلس بمناسبة الاشقاء بتفعيل لغة الحوار بدل
لغة العنف . هل هناك مقترح محدد من المجلس
أم يرى المجلس تفويض الرئاسة والمكتب الدائم
لأصدار هذا البيان ؟ دولة الاستاذ طاهر
المصري .

السيد طاهر المصري : شكراً معالي
الرئيس .

أعتقد الاخوان يوافقوا على التفويض
لكن أرجو أن يكون نداء وليس بيان ...
وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : نداء ، حسناً .
الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

(٣) الردود على الاسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية رقم (٤١١٠) تاريخ
١٩٩٤/٤/٧ ، جواباً على السؤال رقم
(٢٥٧) للمقدم من سعادة النائب الدكتور
بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢١ / ١١٥٥

التاريخ : ١٥ / ١٠ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٧ / ٣ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية

أبث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(٢٥٧) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ ، والمقدم من
سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

د . عبدالرزاق طيشات

رئيس مجلس النواب بالانابة

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم :

التاريخ : ٩ / ٣ / ٩٤

الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير الاوقاف للاجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها من

التشريعات ولكل موظف الحق أن يتظلم ،
والوزارة بدورها تتحقق من الأمر ، وتضع
الأمر بالتالي في موضعها الصحيح ولم يتقدم
أي موظف في الزرقاء ، بشكوى ضد مدير
الأوقاف ، وإذا كان لدى سعادة النائب ، أي
حالة فيمكنه عرضها على الوزارة للتحقق منها
واتخاذ الاجراء المناسب حيالها .

وتفضلوا بقبول فائق
الأحرار ،،،

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية

الدكتور / عبدالسلام العبادي

السيد الامين العام : وقد طلب الدكتور
العموش تأجيل الاجابة ...

معالي رئيس المجلس : عفواً ، الزملاء
الكرام سنفقد النصاب أرجو الانتظار قليلاً لحين
عودة البعض .

السيد الامين العام : وقد طلب الدكتور
العموش تأجيل الاجابة الى الجلسة القادمة
بسبب تقيبه لظروف صحية .

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٦٠)
تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم
(١٦٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح
الريضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معاليكم تجاه مدير اوقاف الزرقاء والذي يتعامل
مع موظفي الوزارة من أئمة وخدم ومؤذني
للمساجد بأساليب عرقية بعيدة كل البعد عن
روح المسؤول . وأن موظفي الوزارة في محافظة
الزرقاء قد تعاملوا مع مدرءاء عديدين ولكنهم لم
يمطدوا بمثل هذا المدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ١ / ١ / ٢٢ / ٤١١٠

التاريخ : ٢٦ / ١٠ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٧ / ٤ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اشارة الى كتاب دولتكم رقم
(١١٥٥/٢١/١٦/٣) تاريخ ٣/٢٧/
١٩٩٤ م ، والمرفق به صورة عن السؤال رقم
(٢٥٧) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ ، المقدم من سعادة
النائب الدكتور بسام العموش .

أرجو أن أبن لدولتكم أن مدير أوقاف
محافظة الزرقاء ، أو أي مدير آخر سواء كانوا
في الوزارة ، أو في المحافظات والأكرية ،
يطبقون القوانين والأنظمة والتعليمات ، وأن أي
اجراء يتخذ بحق المخالفين يكون ضمن هذه

هذه من الأشغال

الرقم : ٦٥٦ / ٢٠ / ١٦ / ٣
التاريخ : ١٤١٤ / ٩ / ١١ هـ
الموافق : ١٩٩٤ / ٢ / ٢١ م
دولة رئيس الوزراء
ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٦٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٧ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضوي .
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،
طاهر المصري
رئيس مجلس النواب
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم :
التاريخ : ١٩٩٤ / ٢ / ١٤
دولة رئيس مجلس النواب
اشير الى كتابكم رقم ٦٥٦/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢١ ومرفقة السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الرضوي حول قيام الملكية الاردنية باقتطاع اقساط شهرية من موظفيها المتفعين من الابنية السكنية .
فأبعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير النقل رقم ١٣١٦/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٤/٤/١٢ ومرفقه كتاب عطوفة مدير عام الملكية الاردنية رقم م ع ر ت / م م / خاص ٩٤/٢١٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٩ ، المتضمن الرد على السؤال المذكور اعلاه .
يرجى الاطلاع ، واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .
رئيس الوزراء
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة النقل
الرقم : ١٣١٦ / ١٣ / ٣٠
التاريخ : ١٩٩٤ / ٤ / ١٢ م
الموافق :
دولة رئيس الوزراء الافخم
اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٢/٥١ / ٤ / ٢١٧٦ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ومرفقيه كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ١٦/٣ / ٢٠ / ٦٥٦ تاريخ ٩٤/٢/٢١ والسؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الرضوي حول قيام الملكية الاردنية باقتطاع اقساط شهرية من موظفيها المتفعين من الابنية السكنية دون ان تدفع هذه الاقساط الى بنك الاسكان .
ارفق طيه صورة عن كتاب عطوفة مدير عام الملكية الاردنية رقم م ع ر ت / م م / خاص ٩٤/ ٢١٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٩ المتضمن الرد على سؤال سعادة النائب .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .
اديب هلسة
وزير النقل

الاشارة : م ع ر ت / م م / خاص ٩٤/٢١٣
التاريخ : ١٩٩٤/٣/٢٩
معالي وزير النقل الاكرم
عمان
تحية وبعد ،
بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٩٨٩/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، حول السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الرضوي حول قيام الملكية الاردنية باقتطاع اقساط شهرية من موظفيها المتفعين من الابنية السكنية دون ان تدفع هذه الاقساط الى بنك الاسكان ومن يتحمل الفوائد اذا صح ذلك .
يرجى معاليكم العلم بانه قد تم تأسيس جمعية تعاونية تحت اسم جمعية اسكان موظفي ومستخدمي مؤسسة عالية التعاونية برقم تسجيل (٦٠٢) وتاريخ ١٩٧٤/٨/٢ من اجل إقامة مباني سكنية لأعضائها البالغين اربعمائة عضو ولتنفيذ هذه المباني السكنية فقد حصلت الجمعية على قروض تمويلية بلغت في مجموعها ٤٠٠.٠٠٠ دينار اردني على النحو التالي :-
أ ١٩٥.٠٠٠ دينار قرض من بنك الاسكان .
ب ١٤٥.٠٠٠ دينار قرض من بنك الاسكان .
ج ١٠٠.٠٠٠ دينار قرض من صندوق

ادخار موظفي مؤسسة عالية .

٤٤٠٠٠٠٠ دينار الاجمالي

هذا وقد تم الحصول على هذه القروض منذ عام ١٩٧٩ كقروض ثلاثة اجمالية وقد ابتداء السداد على هذه القروض منذ عام ١٩٧٩ وما زال مستمراً حتى الان مع الاخذ بعين الاعتبار فترة الامهال التي يعطيها بنك الاسكان، وحيث ان الجمعية قد حصلت على هذه القروض بصفقتها الاعتبارية ، ونياية عن اعضائها ، فإنه وفي نهاية كل شهر يتم احتساب قيمة الفوائد المدينة على الثلاثة قروض ويواقع ٨٥٪ ، ٨٪ و ٧٪ على التوالي وعلى الرصيد المدين للثلاثة قروض حيث يتم استخراج معامل حساسي لغرض توزيع الفوائد على رصيد كل عضو ، فلو انه في شهر معين كان مجموع الفوائد ١٠٠٠٠ دينار فانه يتم جمع كافة ارصدة الاعضاء وتكن على سبيل المثال ٣٠٠٠٠٠ دينار فإن العامل الحساسي هنا يكون (٣٠٠٠٠ / ١٠٠٠) = ٣٠٠.٣٣ وهنا يتم إضافة الفائدة المدينة على رصيد كل عضو مدين بمعنى أن من يبلغ رصيده المدين (٧٠٠٠٠) دينار مثلاً تكون فائدة . لذلك الشهر ٧٠٠٠٠ x ٣٠٣ = ٢١٣ دينار ومن يقل رصيده للمدين عن هذا الرصيد يتحمل فائدة اقل وبالعكس ذلك من يزيد رصيده المدين عن هذا الرصيد يتحمل فائدة أعلى .

مكملونرجوا مغاليتكم العلم بان الجمعية

مدينة الان بما مجموعه ٣٨٠٠٠٠٠ دينار كما هو بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ وعلى النحو التالي :

(أ) رصيد قرض بنك الاسكان = ٢٦٢٠٠٠ دينار .

(ب) رصيد قرض صندوق الادخار = ١١٨٠٠٠ دينار

من هنا يتضح لمعاليتكم ان الجمعية كانت تقوم بعملية السداد حسب ضخامة الارصدة وبشكل متزامن مع عملية التحصيل من اعضائها بشكل متسق ومتوازن بلليل ان احد قرضي بنك الاسكان قد تم سداده في نهاية المدة القانونية وهي ١٩٩٣/١٢/٣١ ، اما القرض الثاني لبنك الاسكان فستنتهي مدته القانونية بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ ورصيده البالغ ٢٦٢٠٠٠ دينار تمثل ارصدة (٢٠) عضو جميعهم من خارج الملكية الأردنية حيث انهم قد استقالوا من عملهم منذ عدة سنوات وهم الان بصدد تسوية اوضاعهم مع بنك الاسكان من اجل الحصول على قروض فردية لسداد دين الجمعية وتصبح العلاقة بينهم وبين بنك الاسكان نظراً لانتهاؤ مدة القرض في ١٩٩٤/٣/٣١ .

اما بالنسبة لمبلغ ال ١١٨٠٠٠٠ دينار رصيد قرض صندوق الادخار فإنه ومنذ ١٩٩٢/١١/١ كان يتم اقتطاع اقساط شهرية من رواتب (٢٣) موظف على رأس عملهم ويتم تحويلها سداداً لجزء من رصيد قرض صندوق الادخار ، حيث قبل هذا التاريخ كان يتم تحويل هذا الاقتطاع الى بنك الاسكان ، هذا مع العلم بأن ارصدة هؤلاء الموظفين كانت

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٤٤٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٩ جواباً على السؤال رقم (١٧٨) للمقدم من سمادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٧٠٩

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابعت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٧٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من سمادة النائب السيد بدر الرياطي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

تحتل منذ ١٩٩٢/١١/١ فقط ما نسبته ٧٪ وهي نسبة الفائدة على قرض صندوق الادخار والتي تحسب بنسبة فائدة بسيطة في نهاية العام وعلى الرصيد المدين اذ انه ليس من العدل ان يتحملوا نسبة فائدة قرض بنك الاسكان بقيمة ٨ و ٨٥٪ وفائدة مركبة ، اذ من المفروض ان يتحمل فائدة بنك الاسكان الاعضاء الذين هم خارج المؤسسة ومتقاعسين عن السداد .

انتهاز هذه الفرصة لأؤكد لمعاليتكم توخي الحرص الكامل والعدالة في توزيع الفوائد حيث لا ابالغ بان اقرر بأنه يتم عمل ميزان مطابقة شهري لاحتساب توزيع هذه الفوائد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محمود جمال بلقر

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أن هذا السؤال قد وجه في الدورة السابقة وجاء متأخراً الرد عليه ، ولكن حتى في هذا الرد ولو أنه متأخر هنالك بعض المغالطات . لانني أعلم علم اليقين بأن هنالك أقساط من المساهمين في جمعية إسكان الملكية الأردنية لم تسدد لبنك الاسكان ، وكان سؤالي عن يتحمل الفوائد التي تترتب على تأخير هذه الاقساط ؟ وجاء الجواب وأعتقد أنه ناقص أو لا يحكي الحقيقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

هذا من المجلد

التاريخ : ٦ رمضان ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٦ شباط ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصناعة والتجارة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- لماذا أوقف مصنع الزجاج في معان

٢- وهل في نية الحكومة إعادة تشغيله ؟؟

ومتى سيتم ذلك ؟؟

٣- هل تم صرف رواتب العاملين في المصنع شهرياً وفي الوقت المحدد ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب : بدر صالح الرياطي

نائب محافظة معان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : ٣٣٢ / ١ / ٢٧ / ٤٤٤٤

التاريخ : / / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٩ / ٣ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٢٠/١٦/٣ / ٧٠٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ ومرقته السؤال الموجه من سعادة النائب بدر الرياطي حول مصنع الزجاج في معان .

ارجو التكرم بالعلم بان المصنع اوقف ، وذلك لضرورة عمل الصيانة اللازمة للفرن الذي كان في وضع مهدد بالانهيار في اي وقت .

اما فيما يختص بنية الحكومة باعادة تشغيله فان مجلس الوزراء الموقر كان قد قرر في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ الموافقة على السير في اجراءات دراسة جديدة لتصريب اوضاع الشركة الفنية وتشخيص المشكلات والتركيز على موضوع ترميم الفرن وصيانه واستبدال الات السحب الثلاث ودراسة ادخال خط جديد لانتاج الزجاج المسلك والحجر واجراء دراسة تسويقية لمنتجات المصنع ، وقد تم تخصيص مبلغ مائة الف دينار لهذه الدراسة وتم تشكيل لجنة برئاسة امين عام وزارة الصناعة والتجارة والجهات المعنية للاشراف على هذه الدراسة .

اما فيما يتعلق بالسؤال الخاص برواتب العاملين ، فيتم صرفها شهرياً ، الا انه في بعض الاحيان يتأخر دفعها عن الموعد المحدد لحين تدبر الموارد المالية اللازمة لذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

الدكتور رجا خلف الهندي

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٥٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٧١٦ / ٢٠ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

أهت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ، والمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس . رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٥ / ٢ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه / الاكرم للاجابة عنه خلال المدة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- تقاسي منطقة شرق الحزام الدائري (المغيرات ووادي القطار) في منطقة مارك .

٢- المنطقة الواقعة شرقي شركة تويوتا والمنطقة الواقعة شرقي محطة العيفان (ام عصيلان) في منطقة بسمان .

من عدم توصيل المياه اليها لغاية الآن رغم مطالبتنا باسم الاهالي لتوصيل المياه اليهم في المناطق اعلاه ومنذ عام ١٩٨٦ . ورغم ان هذه المناطق تقع بالقرب من وسط عمان الا انها محرومة تماماً من هذه الخدمة الحياتية الضرورية ورغم وعود وزارة المياه (سلطة المياه) المتكررة برصد المخصصات لها سنوياً ومنذ عام ١٩٨٦ ، الا انه لم يتم تنفيذ اي شيء .

فارجوا الاجابة الى متى يقاسي هؤلاء المواطنين ومتى يمكن ان يحل الفرج عليهم ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حماد ابو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

هذا من المجلد

سلطة المياه والري

الرقم : س م / ٤ / ٧ / ٢ / ٣٤٥٦

التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٠/١٦/٣ / ٧١٦ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ والمتعلق بسؤال سعادة النائب / حماد ابو جاموس / حول خدمة مناطق في العاصمة عمان بالمياه .

ارجو ان اعلمكم بما يلي :-

١. منطقة شرق الحزام (المغيرات ووادي القطار) : تم تجهيز الدراسات والمخططات الضرورية لطرح عطاء لتنفيذ شبكة مياه ومخطوط رئيسية لخدمة هذه المنطقة بالمياه خلال هذا العام ١٩٩٤ .

٢. المنطقة الواقعة شرقي شركة تويوتا / طبربور قامت السلطة بتنفيذ مشروع لخدمة المنطقة المذكورة وبقي جزء غير منظم لم يتم خدمته وسوف يتم خدمة هذا الجزء بالمياه في حال تنظيم وفتح الشوارع في هذه المنطقة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير المياه والري

د . هشام الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : س م / ٤ / ٧ / ٢ / ٣٣٦٧

التاريخ : ١٦ / ٣ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : شكوى من عدم وصول المياه

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٠/١٦/٣ / ٧١٦ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٢٠١) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ والمقدم من سعادة النائب المهندس حماد ابو جاموس بخصوص الموضوع اعلاه

ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :-

١- منطقة وادي القطار

ان سبب عدم خدمة المنطقة حتى الآن بنباه الشرب يعود لعدم تنظيمها رسمياً من قبل امانة عمان الكبرى وبالتالي عدم تمكن السلطة من عمل اية دراسة على شوارع مكتسية التنظيم القطني وعندما نظمت مؤخراً ، باشرت السلطة فوراً في اعداد الدراسة اللازمة لذلك وادرج العمل ضمن مشاريع السلطة والتي سيتم تنفيذها حسب الامكانيات والاولويات .

٢- منطقة شرق شركة تويوتا (حي نابغة)

لقد تم طرح خدمة هذه المنطقة بشبكة المياه من خلال عطاء المتفرقات لعام ١٩٩٢ والذي انتهى تنفيذه في عام ١٩٩٣ ، وعند تحويل المخططات لتصديقها (قبل التنفيذ) من قبل امانة عمان الكبرى ، وافقت الامانة فقط على خدمة حوالي ٨٠٪ منها في حين استتبت موافقتها عن المنطقة المتبقية لحين استكمال

اكتساب التنظيم درجته القطعية والذي حتى تاريخه لم يتم .

٣- حي المدورة

تقوم سلطة المياه حالياً باجراء دراسة لتعديل مخطوط التزويد الرئيسة في المنطقة لضمان تزويد هذا التجمع بالمياه بالشكل السليم وسوف يتم التنفيذ في المستقبل القريب .

ارجو ان اؤكد بان منطقة شرق العاصمة تغطي باهتمام كبير من قبل سلطة المياه وهي حريصة على ايصال خدمات المياه لجميع التجمعات السكانية الموجودة فيها حيث تم خلال عام ١٩٩٣ على سبيل المثال خدمة

ثمانية تجمعات سكانية في تلك المنطقة وبكلفة اجمالية تقدر بحوالي (٣٠٠.٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار وكما هو مبين في الكشف المرفق .

واقبلوا الاحترام

وزير المياه والري

د . هشام الخطيب

نسخة / لمعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

نسخة / عطوفة امين عام سلطة المياه

نسخة / مدير ادارة مياه محافظة العاصمة

مع صورة عن كافة المرفقات

نسخة / للتداول

السيد الامين العام :

٥- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٢٤٩) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٧٧٨

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١ / ٣ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء

ابحث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ ، والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

- هل صحيح أن مبدأ التحكيم قد قبلته وزارة الاشغال العامة لمتعهد واحد فقط ؟

- من هو ذلك المتعهد ؟ وما هو التمهيد ؟ وما قيمته ؟ وما قيمة المطالبة ؟

- هل تمّ القبول لمبدأ التحكيم لجميع المتعهدين ؟

- هل هناك طلبات تحكيم لمتعهدين آخرين تم رفضها ؟ ولماذا ؟

- لماذا تمّ قبول التحكيم لذلك المتعهد وحده . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ١ / ٤٢٤٩

التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٤١٤

الموافق : ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم

ارجو دولتكم التفضل بالعلم بما يلي :-

أولاً - احيل العطاء رقم ٨٣/٧٦ الخاص باتشاء طريق اسمنت الجنوب / الطريق الصحراوي عل شركة داود اخوان بقيمة (٢٧٦٦٦٩٦) مليونين وسبعماية وستة وستين الف وستماية وست وتسعين دينار .

ثانياً - نفذ المقاول العمل في مدة تزيد عن المدة الاصليه للعطاء لاسباب مبررة وغير مبررة

ثالثاً : بعد ان اجر المقاول العمل تقدم بطلب زعم فيه انه تضرر جراء تنفيذ العقد وتسلم العمل استلاماً نهائياً في مدة تزيد عن المدة المقررة وذكر اسباباً متعددة تبريراً لمطالباته المتكررة وبالنتيجة طلب تعويضاً مقداره (٢٧٦٦٩٤٩٥) دينار علماً ان المقاول لم يتم باستلام الدفعة النهائية للمشروع ولم يتم بالتوقيع على مخالصة نهائية بينه وبين الوزارة .

رابعاً - بناء على مطالبات المقاول المتكررة للجهات المختصة ورفضه لاستلام الدفعة النهائية وتوقيع المخالصة تم تشكيل لجان فنية متخصصة من السادة المهندس داود خلف (مدير دائرة العطاءات الحكومية في ذلك الوقت والمهندس عبد المجيد الكباريتي من ملاك الوزارة والمستشار الحقوقي في رئاسة الوزراء عطوفة الاستاذ ضافي شخاترة لدراسة طلبات المقاول فاوصت اللجنة بتعويضه مبلغ (١٢٧٢٨٥) دينار عن الكلفة الزائدة في تنفيذ الاعمال والحصمة وباعفائه من غرامات التأخير والبالغة (١٣٤٨٧٠) دينار .

٧٧٨/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ومرقعه السؤال الموجه من معالي النائب عبد الكريم الدغمي حول مبدأ التحكيم الذي قبلته وزارة الاشغال العامة لمتعهد واحد فقط ، واسمه ونوع التمهيد وقيمته . فأبحث إليكم بصورة عن كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٤٠٥٨/٣-١٢١ تاريخ ١٩٩٤/٤/٧ للضمن الاجابة على السؤال المذكور .

يرجى الاطلاع ، واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم : ١٢١-٤٠٥٨/٣

التاريخ : ١٩٩٤/٤/٧

الموافق : ٢٦ / ١٠ / ١٤١٤

دولة رئيس الوزراء الأفخم

الموضوع / السؤال رقم (٢٢٥) المقدم

من معالي النائب السيد

عبد الكريم الدغمي

اشارة الى كتاب دولتكم رقم

٢٨٦٨/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢

والمعطوف على كتاب دولة رئيس مجلس

النواب رقم ٧٧٨/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/١

ومرقعه السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من

معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

خامساً : لم يرض المقاول بهذا العرض واستدعى للرئاسة الجليلة فشككت لجنة أخرى من السادة المهندسين محمود مراد (دائرة العطاءات الحكومية) والمهندس جورج بقاعين (وزارة الأشغال العامة والإسكان) والمستشار الاقتصادي في الرئاسة الجليلة السيد صفوان البطاينة ومنذوب عن نقابة المقاولين السيد خليل حدادين .

سادساً - لم يجمع أعضاء اللجنة على تقدير قيمة محددة للتعويضات أو التمديدات وأوصت بإحالة الخلاف إلى التحكيم أو القضاء .

سابعاً - طالب المقاول عدة مرات بإحالة الخلاف إلى التحكيم وبناء على توصيات اللجان نسبت الوزارة إلى الرئاسة الجليلة بإحالة الموضوع إلى التحكيم ووافق مجلس الوزراء على قبول مبدأ التحكيم في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠ .

ثامناً - بناء على ذلك تم عقد اتفاقية تحكيم بين الفريقين وزارة الأشغال العامة والإسكان والمقاول بتاريخ ١٩٩٤/١/٨ .

تاسعاً - وتنفيذاً لهذه الاتفاقية شكلت هيئة التحكيم من معالي المهندس محمد الله النابلسي عن الوزارة والمخائي الأستاذ أمين الحسن عن المقاول ونصت الاتفاقية على أنه في حالة عدم اتفاق المحكمين على حل الخلاف فلنهما الحق باختيار منحكم ثالث (ليكون فيصلح) .

عاشراً - باشرت هيئة التحكيم أعمالها وإجراءاتها والاستماع لبيانات ودفع الطرفين وما زالت قيد النظر من قبل هيئة التحكيم حادي عشر : تقوم الوزارة بدراسة مطالبات المقاولين بواسطة لجان فنية وقانونية لإنهاء الخلافات استناداً للمادة ٢/٦٧ التسوية الودية قبل تسوية الخلاف باللجوء إلى المحاكم والتحكيم والتي تنص (....) فإنه يجب ألا يباشر بمثل هذه الإجراءات إلا بعد محاولة حل الخلاف بأسلوب التسوية الودية)

ثاني عشر - ان مبدأ حل الخلاف عن طريق التحكيم يتم بعد الاخفاق في التسوية الودية وبعد ذلك يحق للمقاول اللجوء إلى المحاكم أو التحكيم وحسب شروط العقد وقبول الوزارة لمبدأ التحكيم خاضع للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء الموقر استناداً لأحكام المادة ٣/٦٧ من دفتر عقد المفاوضة الجزء الأول .

ثالث عشر - لم ترفض الوزارة حتى الآن طلبات تحكيم أخرى حيث لم يتقدم إليها أي طلب سوى طلب لأحد المقاولين التجأ إلى المحاكم المختصة وأقام دعوى ضد هذه الوزارة ثم عاد وتقدم بطلب لإحالة موضوع الخلاف إلى التحكيم ولا يزال طلبه قيد الدراسة .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام،،،،،
وزير الأشغال العامة والإسكان
الدكتور عبدالرزاق السنور

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

كمعاني بأن أؤكد على ضرورة الشكل حيث قدم السؤال مني بتاريخ ٩٤/٢/٢٣ كما هو مثبت عليه ختم ديوان مجلس الأمة وكتاب المجلس الموجه إلى دولة رئيس الوزراء في ٣/١/٩٤ أي بعد اسبوع من تسجيل السؤال وهذه مدة طويلة أرجو أن تتجاوزها في المجلس سيما أننا تكلمنا حول هذا الموضوع في الدورة العادية الأولى كثيراً .

أيضاً الكتاب المرسل من وزارة الأشغال العامة إلى دولة الرئيس في تاريخ ٩٤/٤/٧ ، وكتاب دولة الرئيس المرسل إلى مجلس النواب بتاريخ ٩٤/٤/٢٤ . أي ان هناك فترة طويلة بين ما أرسلته وزارة الأشغال إلى الرئاسة ، رئاسة الحكومة والفترة التي أرسلت بها رئاسة الحكومة إلى مجلس النواب . فأرجو أن تؤكد قليلاً على موظفينا في المجلس وفي الحكومة أن تسرع هذه الأمور لأن بها مدد قانونية .

حول موضوع السؤال ، كنت سأكتفي بإجابة معالي الوزير لكنني استوضح حسب المادة ٨٦ من النظام من معاليه ذكر أن العطاء أحيل بقيمة كلاً ولكن لم يذكر متى كان تاريخ العطاء ، وذكر ثانياً أن المقاول نفذ العمل في مدة تزيد عن المدة الأصلية لم يذكر متى

نفذ العطاء . أيضاً لم أجد في الجواب ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم حل المشكلة بين المقاول والحكومة منذ تاريخ وقوعها ، لماذا كل هذه المدة ؟ لا أعرف لماذا ؟ .

وأيضاً لم أجد في الجواب ما يشير إلى ردود الوزراء المتعاقبين على وزارة الأشغال حول هذا الموضوع ، الحقيقة لم أرى ذلك في الجواب وأتمنى أن أراه .

وأحب أن أضيف أنه في البند الثاني عشر من الجواب يقال أن مبدأ التحكيم خاضع للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء الموقر استناداً لأحكام المادة ٣/٦٧ من دفتر عقد المفاوضة الجزء الأول ، أنا أعرف أن مبدأ التحكيم خاضع لموافقة مجلس الوزراء بتنسيق من الوزير المختص ، وليس العكس ، الذي أراه مذكوراً أعتقد أنه العكس ، لم أرجع إلى دفتر المفاوضة ولكنني أتكلم من الذاكرة .

أيضاً وأخيراً في البند الثالث عشر يذكر الجواب بأن الوزارة لم ترفض طلبات تحكيم أخرى إلا طلب واحد لأن صاحب هذا الطلب تقدم إلى المحاكم . إذا تقدم إلى المحاكم لا بأس الرفض في مكانه ، ولكنني أعرف أن هنالك أكثر من طلب رفض ، على الأقل أعرف طلب واحد لا زال يتأرجح بين وزارة التربية ووزارة الأشغال ويرفض مع أن قيمة العطاء أقل من ذلك وبالتحكيم يمكن أن تحل .

أمل أن أسمع جواباً على الاستيضاحات...
وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاشغال .

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة سيدي بالنسبة لموضوع التحكيم ، أنا اعتقد جازماً ان ما دنا نتحرك ضمن القانون فالحيارات كلها واحدة ، سواء من لجأ الى المحكمة أو التحكيم ، هذا شيء متفق عليه .

لكن أن يكون أمر التحكيم متروكاً للرأي الشخصي فهذا شيء آخر ، لكن هي مادة ضمن القانون تتعامل بها ، هذه نقطة .

بالنسبة الى هذا الموضوع بالذات أنا اتحمل كل نتائجه لكن ليست عندي الخلفية حقيقة عن موضوع هذا العطاء لماذا أحيل الى مجلس الوزراء وأخذت الموافقة عليه أولاً .

كل ما أعرفه أن هذا المشروع تعثر في بدايته وأن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بمدة خمسة أشهر للمتعهد بانجام مشروعه ، لكن مجلس الوزراء في ذلك الوقت في ١٩٨٧ لم يحدد لماذا هذه المدة فتركها مفتوحة وعائمة ، وهذه نقطة الخلاف الاساسية . المقاول يعتبرها تمديد ، أو الحكومة تطلب عليها غرامة اعتبرتها تمديد غير قانوني ، والمقاول يعتبرها أنها من حقه وهي حق اكتسبه بقرار مجلس الوزراء وبالتالي هو يستحق عليها تعويضاً ، هذه نقطة الخلاف الاساسية .

لكن اعتقد أنا قادرين في هذا الموضوع

بالذات على ابراز بيناتنا بشكل واضح بالرغم أن الملفات قديمة منذ حوالي "١١" سنة وبالتالي كانتا تنقب في منجم . استطعنا حصر مواضيعنا بشكل جيد وبيناتنا واضحة أمام المحكم الذي اخترناه وهو المحامي معالي الاستاذ النابلسي . وبالتالي اعتقد أننا لسنا في النهاية ضد أي مواطن له حق عندنا ، هو يأخذ حقه إذا كان له حق عندنا .

النقطة الاخيرة التي تكلم عنها معالي الاخ والتي هي المقاولين الذين رفضنا ، اعتقد أنه كان لدينا بحدود ست أو سبع حالات من هذا الصنف . ومعظمها حلت بالوسائل حسب عقد المفاوضة ، بالوسائل الودية والتسوية واللجان التوفيقية بينما ، لم يبق إلا حالتين فقط ، حالة توصلنا الى حل فيها لكن المفاوض يريد مبالغ أكثر مما يستحق ولم يطلب التحكيم لغاية هذه اللحظة .

الحالة الثانية وإذا أردت ان أذكره بالاسم فأعتقد أنني غير قادر على التعامل معها لسببين ، ان المبلغ الحال عليه حوالي ثلاثة ملايين دينار والمطلوب من الحكومة "١٧" مليون وهذا شيء لا يمر تحت أي وسيلة أن أدخل معه في تحكيم لان المبدأ مرفوض بداية النقطة الثانية . أنه أقام دعوى لدى المحاكم وإذا أردت أخي أن أذكر الاسم سأذكره .

أما القضية التي بيننا وبين وزارة التربية والتعليم فأعتقد أن المالك لهذه القضية هي وزارة التربية والتعليم وليست وزارة الاشغال ، عندما نحال هذه القضية الى وزارة الاشغال

نستطيع أن نتعامل معها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٦٥٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٨٤) للمقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المكلة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٢٧٦

التاريخ : ١٩٩٤ / ٨ / ١١ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢٣ م

دولة رئيس الوزراء

أبعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٨٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين ، رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية . واثبتوا الاحترام .

د. عبد الرزاق طيشات

رئيس مجلس النواب بالانابة

نسخة / الى سعادة النائب بسام حدادين

نسخة / الى سجل الاسئلة

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم تحية واحتراماً

١- ارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة . بامل ان اتلقى الجواب خلال المدة القانونية .

السؤال : ما هو مضمون الدراسات التي أجراها ديوان الرقابة والتفتيش ، للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية وما هي ملاحظات الديوان المذكور ومدى تجاوب الوزارات والدوائر المعنية بهذه التوصيات والملاحظات .

نرجو تزويدنا بالنص الكامل لجميع الدراسات التي اجراها ديوان الرقابة والتفتيش المشار اليها منذ تشكيله .

مع فائق الاحترام

النائب بسام حدادين

١٩٩٤/١/١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ٢٦٥٥

التاريخ : ١٩٩٤ / ٧ / ٨

الموافق : ١٩٩٤ / ٣ / ٢٠

دولة رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم بصورة عن كتاب عطوفة

رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الاداري رقم

هذا من المجلد

ب/١٨٦ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ومرفقاته
بخصوص السؤال الموجه من سعادة النائب
بسام حدادين عن إنجازات الديوان موضوع
كتابكم رقم ٢٧٦/١٨/١٦/٣ تاريخ ١/٢٣
١٩٩٤ .

يرجى التكرم بالاطلاع واجراءاتكم
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري

الرقم : ١٨٦/٢١

التاريخ : ١٢/رمضان/ ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢٢

دولة رئيس الوزراء الألفهم

تحية وتقديراً وبعد

فأشير الى كتاب دولتكم رقم ١٢/٥١/
١٣١١/٤ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ . بخصوص
السؤال الموجه من سعادة النائب السيد بسام
حدادين عن إنجازات ديوان الرقابة والمؤسسات
التي قام الديوان بمراجعة وتدقيق أعمالها .

أرفع لدولتكم ملخصاً عن المعلومات
المطلوبة . راجياً التكرم بإجراء ما ترونه مناسباً .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق التقدير
والإحترام ،،،،،

رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الإداري

الدكتور محمد الذبيبات

ملخص إنجازات ديوان الرقابة والتفتيش الإداري

في عام ١٩٩٣

- أنشئ ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في مطلع عام ١٩٩٣ بموجب النظام رقم ٥٥ لعام ١٩٩٢ .
- يعمل في الديوان حالياً خمسة وعشرون موظفاً جامعياً تم تعيينهم في منتصف شهر آب من عام ١٩٩٣ من بينهم عدد من العاملين في أجهزة الدولة المختلفة تم نقلهم الى ديوان الرقابة .
- قام الديوان بإعداد برامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع معهد الإدارة العامة لتأهيل موظفيه وتزويدهم بالمهارات اللازمة لأداء عملهم .
- عقد الديوان عدداً من اللقاءات مع موظفي الدولة في كافة محافظات المملكة بلغ عددها ثلاثون لقاءاً للتعريف بأهداف الديوان وتوضيح مهماته وواجباته وآلية عمله .
- من أهم إنجازات الديوان خلال عام ١٩٩٣ :-
- أ- إلغاء بيع أراضي مملوكة للدولة تحت بأسعار رمزية .
- ب- إيقاف إستئجار سيارات وآليات لبعض دوائر الدولة وإعادة تنظيم عملية الإستئجار عند الضرورة وفق أسس وقواعد محددة .
- ج- إعادة النظر في بعض المعطيات المطروحة من قبل بعض الدوائر بسبب عدم مراعاة متطلبات العمل بدقة كافية .
- د- إلغاء قرارات تعيين موظفين في الجهاز الحكومي بسبب تجاوزها لأسس وقواعد تعيين وانتقاء الموظفين .
- هـ- إلغاء قرارات إدارية مخالفة للقوانين والأنظمة والأسس النافذة في مجالات متعددة مثل ترقية الموظفين وتصنيفهم وإنهاء خدماتهم وكذلك إلغاء قرارات متعلقة بشراء لوازم وأجهزة لمخالفتها نظام اللوازم العامة وقرارات متعلقة بالهيكل التنظيمية في بعض المؤسسات وقرارات متعلقة باستملاك وتأجير أراضي الدولة وقد بلغ عدد القرارات التي تم تصويبها (٢٩٥) قراراً من أصل (٨٠٠) حالة نظر بها الديوان تبين عدم أحقية (٣٠٠) حالة منها وأما المتبقي منها فما زال الديوان يتابع تصويبها مع الدوائر المعنية .

و- مراجعة وتدقيق اعمال (١٦) دائرة حكومية هي :-

- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري
- مؤسسة التدريب المهني
- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري
- المؤسسة الاستهلاكية المدنية .
- سكة حديد العقبة

- المنظمة التعاونية .
- وزارة الأوقاف .
- سلطة المياه .
- سلطة وادي الأردن .
- الخط الحديدي الحجازي .
- وزارة الزراعة .
- وزارة الصحة .
- صندوق المعونة الوطنية .
- وزارة التنمية الإجتماعية .
- سلطة الكهرباء الأردنية .
- مؤسسة الإقراض الزراعي .
- سلطة إقليم العقبة .
- تناولت عملية المراجعة والتدقيق الجوانب الإدارية والتعيينات وشؤون الموظفين وتدقيق بعض العطاءات والمشاريع والاستثمارات الحكومية ومدى إقتراب هذه المؤسسات من تحقيق الأهداف المرسومة لها .
- وقد تم مناقشة تقارير سبع دوائر منها مع مسؤوليها واتفق على تصويب بعض القرارات ووضع أسس وإجراءات جديدة تكفل حسن الأداء والانجاز وهي :-
- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- مؤسسة التدريب المهني .
- مؤسسة سكة حديد العقبة .
- المؤسسة المدنية الاستهلاكية .
- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري .
- المنظمة التعاونية الأردنية .
- سلطة إقليم العقبة .
- ترتب على تلك الإنجازات توفير ما يقدر بستة ملايين دينار إضافة إلى انصاف بعض أصحاب الشكاوي وبالتالي المساهمة في ترسيخ قواعد الخدمة العامة وتطبيق مبدأ سيادة القانون .
- أبدت الدوائر الحكومية التي قام الديوان بمراجعة وتدقيق أعمالها ومخاطبتها تعاوناً مقبولاً ويسمى الديوان إلى بناء وتعزيز روح التعاون مع مؤسسات الدولة وأجهزتها بما يخدم المصلحة العامة .

- معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام حدادين .
- السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .
- سؤالا كان عن الدراسات والمراجعات التي قام بها ديوان الرقابة والتفتيش الاداري للوزارات والمؤسسات الحكومية ، وطلب تزويدنا بالتصوص الكاملة للدراسات التي أجراها الديوان المذكور . الجواب الذي وردنا من الحكومة كان مقتضباً جداً وبالعوميات وبما لا يزيد عن صفحة ونصف بالخط الكبير .
- تحدث الرد عن عناوين مخالفات وقعت من العيار الثقيل دون أن يحدد الوزارة أو المؤسسة التي تمت بها هذه التجاوزات والمخالفات ، التي شملت كما يقول الرد ما يلي :-
- إلغاء بيعات لأراضي مملوكة للدولة بأسعار رمزية .
 - إيقاف استئجار سيارات وأليات .
 - إعادة النظر في بعض العطاءات المطروحة لعدم مطابقتها للشروط .
 - إلغاء قرارات تعيين موظفين في الجهاز الحكومي .
 - إلغاء قرارات متعلقة بشراء لوازم وأجهزة مخالفتها نظام اللوازم العامة .
 - وضيف الرد أن عدد القرارات التي تم تصويبها "٢٩٥" قراراً خلال فترة عمل الديوان
- من اربعة - خمسة أشهر تقريباً آخذين بعين الاعتبار أن "١٦" دائرة حكومية فقط خضعت للتدقيق خلال المدة المشار إليها .
- السيد الرئيس - الزملاء الكرام
- هل سمعتم عن مسؤول حكومي جرى تقديمه للمحاكمة بسبب أي من المخالفات الـ "٢٩٥" التي يتحدث عنها الرد والتي شملت تجاوزات من العيار الثقيل كما يكشف تقرير الديوان الذي هو نفسه رد الحكومة ؟ كنت أتمنى أن يتم الالتزام بالسؤال والكشف عن المخالفات ومركبتها بالاسم والموقع . كنت أتمنى أن يسمى لنا ديوان الرقابة والتفتيش أسماء الوزارات والمؤسسات التي ترفض التجاوب معه .
- ف عندما يقول الرد بأن الدوائر الحكومية أبدت تعاوناً مقبولاً ، لاحظ كلمة "مقبولاً" ، وأنه يسمى لتعزيز روح التعاون . أفهم من هذا الكلام أن هناك جهات عصية على الديوان ، فمن هي هذه الجهات ؟
- كنت أتمنى أن يكون الرد بحجم السؤال ووضوحه لا بطريقة الكلمات المتقاطعة . سأطلب من الحكومة حل هذه الكلمات المتقاطعة من خلال سلسلة من الاسئلة المبنية على هذا الرد ... وشكراً .
- معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، السؤال الذي يليه .
- السيد الامين العام :
- ٧- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم

هذه من الأعمال

(٥٧٢٥) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٠ جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٧١١ / ٢٠ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير البريد والاتصالات

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال : ترتبط اتصالات عجلون ادراياً باتصالات جرش علماً بان اتصالات عجلون مفصولة تماماً عن اتصالات جرش ولا يوجد بينهما اي عامل مشترك سوى المدير والمستودع فهما مفصولان في البيت والسيارات ومراكز القبض وغير ذلك . ان المراجع من عجلون يذهب لمراجعة مهندس الاتصالات فيقولون له ان المهندس مداوم في جرش ثم يذهب الى جرش فيقولون له ان المهندس مجاز او عنده اجتماع في اربد . وهكذا يبقى المواطن ضائعاً ولا يجد من يستلم منه معاملته لان المدير هو وحده المخول لكل الصلاحيات ولهذا فان الحاجة تقتضي بان يمين لعجلون مهندس دائم يقوم بالاجراءات المناسبة ويكون مقره عجلون . فما رأي معالي الوزير في ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٤/٢/١٤

النائب د. فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الرقم : ١ / ١ / ٣٣ / ٧ / ١ / ٥٧٢٥

التاريخ : ١٩٩٤/٤/١٠

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : سؤال النائب د. فرح الرضي

حول اتصالات جرش وعجلون

تحية واحتراماً وبعد ،،،

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣ / ٧١١/٢٠ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ والمرفق به صورة عن السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

ارجو ان اوضح لدولتكم ما يلي :

من خلال مشروع التطوير لاقليم الشمال تم تقسيم محافظة اربد الى ثلاث مناطق هي :

١- منطقة اربد التنموية اي مدينة اربد وضواحيها .

٢- قصبة اربد والويدة الرمثا وبني كنانة والكورة والأغوار الشمالية .

٣- لوائي جرش وعجلون .

على ان يكون هنالك مهندس مسؤول لكل منطقة من المناطق الثلاث .

وفيما يتعلق بالمنطقة الثالثة مدار السؤال فانه يوجد في كل لواء من اللوائين مهندس للشبكة الهاتفية يتابع اعمال الصيانة والتركيبات والمشاريع التي تخص اللواء ومراقب لكل مركز لخدمات المشتركين في كل لواء يتمتع بكافة الصلاحيات التي تتعلق

بقبول وتنفيذ طلبات الاشتراك وتحصيل المطالبات الهاتفية وحل اي اشكال بهذا الخصوص وان دوام مدير المنطقتين ما بين اللوائين لا يميح العمل الاداري او الفني لوجود من يقوم بتلك الاعمال والمتعلقة بالجمهور مباشرة ولكن شح الامكانيات الفنية لعدم توفر السمات المقسمة والشبكية في غالبية المناطق الهاتفية وهو الامر الذي لا يتقبله المواطن مما يجعله يطلب مقابلة المسؤول الاول لحل هذه المشكلة وبعدما يطلب مقابلة مدير الاتصالات .

اننا نأمل ان توفر خطة المؤسسة للاتصالات للاعرام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ والتي تتضمن انشاء مقسم الكتروني وستة توابع الكترونية في عجلون المزيد من الخطوط والارقام الهاتفية لتلبية احتياجات اللواء من الخدمة الهاتفية ومع اكتمال البرنامج الاستثماري ومشروع منطقة لواء عجلون جزء منه وعلى ضوء توسع اعمال الاتصالات في تلك المناطق سيعاد النظر في الترتيبات الادارية لهذه المناطق .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،،،

وزير البريد والاتصالات

رئيس مجلس ادارة

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الدكتور طارق سحيمات

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح

الرضي .

الدكتور فرح الربضي : أعتقد أن رد معالي وزير الاتصالات كان كافياً ولكنني أتمنى على معالي الوزير الحالي أن يفعل الخطه الخمسية الموضوعه لمحافظة عجلون لأنها تفتقر الى المزيد من خطوط الهاتف . منذ خمس سنوات لم يزد فيها خط هاتفي واحد ، أضف الى هذا أن الخطوط في حالة سيئة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : شكراً معالي الرئيس .

أشكر سعادة النائب فرح الربضي على سؤاله المقدم لمعالي وزير البريد والاتصالات السابق ، واعتقد أن هذه المشكلة قد حلت بإنشاء محافظة عجلون ومحافظة جرش ، أما قضية نقص الهواتف في محافظة عجلون فإن هذه المحافظة هي كسواها من المحافظات ، فأغلب المحافظات الحقيقة تنقصها الهواتف العامة وذلك لأسباب كثيرة منها السنوات التي مرت على هذه المملكة وكان هناك خطوط كثيرة زائدة ولكن بسبب كثرة العائدين الى المملكة قد استنفذت هذه الخطوط وهذه الهواتف . ولكن الحكومة سعيها منها لتأمين هذه الهواتف ، وهذه الهواتف تعتبر أداة جيدة للتنمية الاقتصادية فالحكومة قائمة على مشروع وطني يكلف حوالي ٢٠٠ مليون دينار . وأن جميع المبالغ لهذه الخطوط متوفرة ، وسيكون نصيب محافظة

عجلون حوالي ١٣٠٠٠ هاتف جديد لأن هناك ٢٨٠٠٠٠ هاتف جديد ستوفر في جميع أنحاء المملكة موزعة حسب الحاجة الى جميع المحافظات والاماكن النائية . هذا بالإضافة الى أن الحكومة أيضاً اتخذت قراراً باعطاء شركة محلية عطاء هواتف خلوية ستزود المملكة خلال العشر سنوات القادمة بحوالي ٣٠٠٠٠ خط هاتفي .

وبهذا نكون قد قضينا على النقص الحاصل في الهواتف في المملكة ... وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ بدر

السيد بدر الرياطي : لي سؤال هنا .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي السؤال مر ولا عودة الى جدول الاعمال ثانية ، كان يفترض يا شيخ أن تكون عند الرد على سؤالك .

السيد بدر الرياطي : كنا في الصلاة .

معالي رئيس المجلس : ربنا يقبل إن شاء الله . قرارات اللجان .

السيد الامين العام :

(٤) قرارات اللجان .

١. قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١١/١٢/١٩٩٤ والمتضمن مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ والمعاد من مجلس الاعيان .

معالي رئيس المجلس : مقرر اللجنة المالية .

السيد سمير حباشنة مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٢ برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب رئيس اللجنة وحضور اعضاء اللجنة اصحاب السماحة والسعادة السادة :-

منير صوبر ، ذيب انيس ، الدكتور عبد الحافظ الشخابة ، عديموسى النهار ، سميج الفرخ ، ضيف الله المومني ، بدر الرياطي ، محمد الحنيطي ، محمد داردية ، والدكتور نادر ابو الشعر .

وحضر اجتماع اللجنة السيد محمد البطاينة / مدير المؤسسة الاردنية للاستثمار ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ المعاد من مجلس الاعيان .

وبعد دراسة قرار مجلس الاعيان المتعلق بالموافقة على المادة الرابعة والمعدلة للمادة الثامنة من القانون الاصلي كما وردت في مشروع الحكومة ، قررت اللجنة الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم خير اللجنة المالية

أمين عام مجلس الامة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل القانون المؤسسه الأثرية للاحتشام
(الدمك من مجلس الأعيان)

المدلة كما وردت في القانون الأصلي	المدلة (٨) : ١- يعين المدير العام يقول من مجلس الوزراء بناء على تسيب الوزراء على أن يكون القانون بالإرادة الحكمة السامية.	المدلة (٤) : تعدل مدلة (٨) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي : ب - يقول المدير العام للمهام والملاحيات التالية : ١ - تطبيق السيلمة المدلة التي يضمنها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها.	قرار مجلس النواب المدلة (٤) : ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ . ولسانة الفقرة (ج) التالية إليها : ج - يقول المدير العام للمهام والملاحيات التالية : ١ - موافقة	قرار مجلس الأعيان المدلة (٤) : موافقة كما وردت في المشروع.	قرار اللجنة الدائمة للمجلس النواب المدلة (٤) : موافقة على قرار مجلس الأعيان.
-----------------------------------	--	---	--	---	--

المدلة كما وردت في القانون الأصلي	المدلة (٨) : ١- يعين المدير العام يقول من مجلس الوزراء بناء على تسيب الوزراء على أن يكون القانون بالإرادة الحكمة السامية.	المدلة (٤) : تعدل مدلة (٨) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي : ب - يقول المدير العام للمهام والملاحيات التالية : ١ - تطبيق السيلمة المدلة التي يضمنها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها.	المدلة (٤) : ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ . ولسانة الفقرة (ج) التالية إليها : ج - يقول المدير العام للمهام والملاحيات التالية : ١ - موافقة	قرار مجلس الأعيان المدلة (٤) : موافقة كما وردت في المشروع.	قرار اللجنة الدائمة للمجلس النواب المدلة (٤) : موافقة على قرار مجلس الأعيان.
-----------------------------------	--	---	--	---	--

هكذا من الأشغال

قرار اللجنة التالية لمجلس النواب	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	العدد كما وردت في المشروع	العدد كما وردت بالقانون الأصلي
		٥ - موافقة	٥ - مبررة ملاحظات لم الصرف في المرسمة وبقا القوانين والأنظمة والتعليمات المعمورة بها التالي.	
		٦ - موافقة	٦ - تعيين ممثلي المرسمة في اجتماعات الهيئات العامة للشركات التي تساهم فيها المرسمة.	
		٧ - موافقة	٧ - أي ملاحظات أخرى يوضحها له المجلس أو تطلبه بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها.	

- معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للرأي في المجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة . الذي يليه عطوفة الأمين . السيد الأمين العام :
٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٥/١١/١٩٩٤ والمتعلق بالقوانين التالية :
- معالي رئيس المجلس : مقرر اللجنة القانونية ، تفضل .
- السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية :
- قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ .

كل من اطلع

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ برئاسة رئيسها معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمي وبحضور مقررها سعادة الأستاذ حاتم الفزاوي وبحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب اعضاء اللجنة :-

سليمان سلامة السعد ، د. همام سعيد ، د. عوض خليفات ، عبد الرؤوف الروابدة ، عبد الباقي جمو ، عبدالعزيز جبر ، د. فوزي الطعيمة ، د. احمد القضاة ، محمود الهويل ، د. عبدالرزاق طيشات ، م. عبدالهادي الخالدي ، مفلح الرحيمي ، د. احمد الكوفحي .

وتغيب بمعذرة اصحاب السماحة والسعادة اعضاء اللجنة :

د. مصطفى شيكات ، عبدالله اخوارشيدة ، عبد النعم ابو زنت ، عبد الرحيم العكور ، د. ابراهيم زيد الكيلاني .

ودرست اللجنة القوانين التالية :-

اولاً : قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .

ثانياً : مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ .

وقد قررت اللجنة بالنسبة للقانون الاول القانون المؤقت قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية الموافقة عليه بعد اجراء التعديل التالي على :

المادة (٢)

المعدلة للمادة (٨) من القانون الاصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :

أ- يتألف المجلس من :

رئيس المجلس	رئيساً
المدير العام	عضواً
امين عام وزارة المالية	عضواً
امين عام وزارة النقل	عضواً
مدير الطيران المدني	عضواً

رئيس اركان سلاح الجو الملكي الاردني عضواً

ثلاثة اعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة اعضاء

ب- يعين رئيس المجلس والاعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

ج- لمجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس او اي من الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

د- اذا شغل لاي سبب من الاسباب مركز رئيس المجلس او احد الاعضاء المعينين في مجلس الادارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة .

هـ- يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يتولى اعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

و- يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

اسباب رد القانون المعدل لقانون

مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

لسنة ١٩٩٢

١- ان تولي احد الوزراء منصب رئيس مجلس ادارة المؤسسة لا يلبي متطلبات المرحلة الراهنة ، خاصة مع كثرة تبدل الحقائق الوزارية الامر الذي ينعكس سلباً على ادائها فلا تتحقق معه الديمومة والاستقرار لادارتها .

٢- ان ادارة هذه المؤسسة تتطلب تخصصاً وتفرغاً للنهوض باعباء مسؤولياتها .

لذلك أرتأينا ان يتم تعيين رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام بارادة ملكية لتحقيق الاستقرار والنماء المنشودين لها .

ولكم منا اطيب التحيات ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هذا من الأول

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /
الخطوط الجوية الملكية الأردنية
المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ١ -
يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل
لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع
القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما
يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

المادة (١) -
موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة
للتقاش ، موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٨ - أ -
يتألف المجلس من رئيس وأربعة أعضاء
يمثلون الحكومة وثلاثة أعضاء من القطاع
الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم جميعاً
مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن
يقترن تعيين الرئيس بالإرادة الملكية .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة ٢ -
تعديل المادة (٨) من القانون الأصلي

بالغاء ما ورد في الفقرات (أ ، ب ، ج) منها
والإستعاضة عنه بما يلي :

أ- يتألف المجلس من :

رئيساً	المدير العام
عضواً	وكيل وزارة المالية
عضواً	وكيل وزارة النقل
عضواً	مدير الطيران المدني
عضواً	قائد سلاح الجو الملكي

ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة
يعينون لمدة ثلاث سنوات بإرادة ملكية بناء على
قرار مجلس الوزراء .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

المادة (٢) :

المعدلة لنص المادة (٨) من القانون
الأصلي إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

أ- يتألف المجلس من :-

رئيساً	رئيس المجلس
عضواً	المدير العام
عضواً	أمين عام وزارة المالية
عضواً	أمين عام وزارة النقل
عضواً	أمين عام وزارة النقل
عضواً	مدير الطيران المدني
عضواً	رئيس اركان سلاح
عضواً	الجو الملكي الأردني

ثلاثة أعضاء من ذوي

الكفاءة والخبرة

اعضاء

معالي رئيس المجلس : المادة ٨ / أ
مطروحة للتقاش . الشيخ عبدالمعظم أبو زنت .

السيد عبدالمعظم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

يلاحظ معالي الرئيس أن جميع الاعضاء
والرئيس للمجلس موظفون ، فلذلك أقترح أن
يقيد الثلاثة أعضاء الذين ذكروا في ذيل الفقرة
" أ " " ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة
اعضاءاً " أن يضاف وذلك من القطاع الخاص
... وشكراً .

أصوات : تنني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ورد في نص المادة كما جاء في قرار
اللجنة القانونية

أ- يتألف المجلس من :-

رئيساً	رئيس المجلس
عضواً	المدير العام

إذا لم يتم كما هو الحال الآن في الملكية

الأردنية أن يكون الرئيس التنفيذي هو المدير
العام ؟ الآن الرئيس التنفيذي للملكية الأردنية
هو نفس المدير العام .

يعني اللي يحصل الآن أن الرئيس
التنفيذي والمدير العام هو نفس الشخص . إلا
أن يضاف هناك وينص عليها نصاً يتألف
مجلس الإدارة من :- حتى لا يكون عندنا
ليس بين الرئيس التنفيذي للملكية الأردنية
ورئيس مجلس الإدارة للملكية . لأنه الآن
عندنا الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة
حتى يكون النص واضح . يعني حتى لا يجمع
مستقبلاً بين الرئيس التنفيذي والمدير العام
للملكية الأردنية ، علماً بأنه عندنا عضوين
واحد بأسم الرئيس وواحد بأسم المدير العام ،
واحد رئيساً وواحد عضواً .

لذلك أرجو إما أن توضح بأن هذا النص
يخص مجلس الإدارة وينص عليه بصراحة ، أو
إذا كنا نتحدث عن الرئيس التنفيذي والمدير
العام فهذا أمر آخر .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان
السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي
الرئيس .

في الدورة السابقة اصر أعضاء اللجنة
القانونية على موقفهم الأول وهو أن يكون وزير
النقل رئيساً لمجلس الإدارة . ولكن في هذه
الدورة ارتأت اللجنة فعلاً أن توكل الأمر الى
مجلس الوزراء ليقرر بنفسه ليقترن هذا التعيين
بإرادة ملكية سامية ، واختير أيضاً ثلاثة أعضاء

من ذوي الخبرة سواء كانوا من الموظفين العموميين أو غير العموميين . ولذلك ان تقيد الامر بان يكونوا موظفين او غير موظفين اراه تقييد غير سليم في هذا الموضوع وترك الامر لمجلس الوزراء أن يقرر ذلك ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

أرد أن أوضح للاخوة الذين تساءلوا عن بعض النقاط ، الرئيس التنفيذي هنا لا علاقة له بالامر . هذا الكلام يتعلق بمجلس الادارة فقط ، وكلمة المجلس معروفة استاذ أحمد في بداية القانون الاصلي . فلا داعي لأن يكون هنالك أي التباس في هذا الموضوع وأرجو أن يكون واضحاً .

ثم أن المجلس لم يصير على قراره بخصوص إبقاء وزير النقل رئيساً لمجلس الادارة الذي حصل على العكس شيخ سليمان ، الذي حصل أن المجلس لم يصير . لم تحصل أغلبية الثلثين الدستورية حتى يعتبر قرار المجلس السابق نافذ المفعول ، الذي حصل أن الأغلبية لم تحصل وبلاستحقاق الدستوري بحال القانون الى الدورة اللاحقة وهي الدورة التي نحن بصددنا الآن .

أما بخصوص التقييد بأن يكون الثلاثة الذين من ذوي الخبرة والاختصاص ينص عليهم نصاً من القطاع الخاص فهذا تقييد غير مرغوب وغير مقبول في القوانين لان المطلق يجري على

إطلاقه وأفضل . وقد كان هذا النص موجود في القانون الاصلي لذلك عدل في القانون المؤقت بأن يترك مطلقاً ولا يحدد حصراً ، والتحديد بشكل حصر قد يؤدي وقد يسبب الضنك في اختيار الاعضاء الثلاثة . لكن يترك لمجلس الوزراء أن يختار ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص أو من القطاع العام وهم غالباً من القطاع الخاص دون أن تقيدهم بذلك .

أعتقد معالي الرئيس أن كل هذا المشروع او هذا القانون المؤقت قد عاد الينا بسبب موضوع رئيس مجلس الادارة ، وقد عاد من جلالة الملك كما هو ملاحظ بالإرادة الملكية فقط في موضوع رئيس مجلس الادارة .

لذلك النقاش به طويلاً ياخذ وقت أعتقد اننا بحاجة اليه أكثر لانه نوقش في المجلس السابق ونوقش في الدورة العادية السابقة ، فأرى أن نصوت على الفقرة " أ " كما وردت في قرار اللجنة ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

مع أنني سأوافق مع اللجنة القانونية على التوصية لكنني أرجو أن ألقت انتباه الحكومة الى ما جاء في البند الاول من الاسباب المرجوة ، كنت أتمنى أن لا يكون أحد الاسباب لو اكتفت بالسبب الثاني لكان أفضل ، والتي تقول " أن تولي أحد الوزراء منصب رئيس

مجلسي إدارة المؤسسة لا يلي متطلبات المرحلة الراحنة خاصة مع كثرة تبدل الحفائب الوزارية الامر الذي ينعكس سلباً على أدائها فلا تتحقق معها الديمومة والاستقرار لأدارتها " .

فأنتي أتساءل معالي الرئيس عن باقي إدارتنا التي ترأس هيئاتها ومجلس إدارتها وزراء ولاعطي مثلاً الضمان الاجتماعي وهي مؤسسة مهمة جداً ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، قرار اللجنة القانونية مطروح على المجلس ؟

موافقة . شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون الاصلي

ب- تكون مدة المجلس أربع سنوات ويجوز عند انتهائها إعادة تعيين نفس أعضاء المجلس السابق وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت لآخر تبديل جميع أو بعض أعضاء المجلس إذا اقتضت المصلحة ذلك .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

ب- مجلس الوزراء اعفاء جميع او بعض الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقترن بالإرادة الملكية .

قرار اللجنة القانونية مجلس النواب

ب- يعين رئيس المجلس والأعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بإرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل :

أرجو من الزملاء الكرام العودة الى أسباب رد القانون المعدل قانون مؤسسة عالية الخطوط الملكية لسنة ١٩٩٢ ، وأرجو في نهاية الكتاب أن أقرأ " لذلك أرتأينا أن يتم تعيين رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام بإرادة ملكية لتحقيق الاستقرار والنماء المنشودين لها " .

لذلك أرجو إضافة في الفقرة " ب " يعين رئيس المجلس ومديرها العام والأعضاء الثلاثة .. الخ . وهذا ينطبق أيضاً على البند " ج " و " د " . فأرجو من المجلس إضافة ومديرها العام ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هنا مكانه ليس هنا ، مكان المدير العام في التعيين ليس هنا . هنا النص على التعيين بخصوص مجلس الادارة فقط معالي الوزير ، فقط لمجلس الادارة .

المدير العام معروف في القانون الاصلي ، إذا كان موجود بين يديك أرجو أن تمود له ، معروف أن المدير العام يعين بقرار مجلس وزراء مقترن بالإرادة الملكية السامية ولذلك ليس هنا مكانه ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الفقرة "ب" مطروحة للمجلس الكريم ، هل
يوافق ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

ج - اذا شغل لأي سبب من الأسباب مركز
عضو في مجلس الإدارة فيعين من يخلفه فيه
وفقاً لما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

ج - اذا شغل لأي سبب من الأسباب مركز
احد الاعضاء المعينين في مجلسي الادارة فيعين
من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (أ) من
هذه المادة .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

ج - مجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس أو أي
من الأعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول
استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

د - يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس
يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

د - يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس
يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

د- إذا شغل لأي سبب من الأسباب مركز
رئيس المجلس أو أحد الأعضاء المعينين في
مجلس الإدارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء
في الفقرة (ب) من هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

هـ- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس
على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة
المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير
الموظفين .

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

هـ- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس
يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

و- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس
على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة
المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير
الموظفين .

موافقة . القانون ككل ؟ موافقة .

- وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس
النواب -

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /

الخطوط الجوية الملكية الاردنية

كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع
القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- المعدلة لنص المادة (٨) من القانون الأصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :

أ- يتألف المجلس من :-

رئيس المجلس رئيساً

المدير العام عضواً

امين عام وزارة المالية عضواً

امين عام وزارة النقل عضواً

مدير الطيران المدني عضواً

رئيس اركان سلاح الجو

الملكي الاردني عضواً

ثلاثة اعضاء من ذوي

الكفاءة والخبرة أعضاء

ب- يعين رئيس المجلس والاعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس
الوزراء .

ج- لمجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس او أي من الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم
بقرار يقترن بالارادة الملكية .

د- اذا شغل لأي سبب من الأسباب مركز رئيس المجلس أو أحد الأعضاء المعينين في مجلس الادارة
فيعين من يخلفه وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة .

هذا من الأعمال

هـ- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .
و- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

م . سعد هائل السورور

حكم خير

معالي رئيس المجلس : القانون الذي يليه . اقرأ قرار اللجنة بالنسبة للقانون الثاني .
السيد المقرر :

اما بالنسبة للقانون الثاني قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية فقد قررت اللجنة الموافقة عليه بعد اجراء التعديل التالي على :-

المادة (٢) : المعدلة للمادة (٥) من القانون الاصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

المادة (٢) :

تعديل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب. بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، يحظر انشاء اي جمعية ماسونية في المملكة .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم خير

امين عام مجلس الأمة مجلس النواب

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

نظراً لقرار مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر والمنعقدة بتاريخ

المادة كما وردت في التعديل

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

تأليف الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية :

المادة (٥) - لا يجوز تأليف الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية إلا بتعيين خطي من الوزير وفقاً لأحكام هذا القانون .

هذا من الأعمال

هكذا من الأشغال

المادة كما وردت في التعديل

المادة ٢-

يلغى نص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥-

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يتم انشاء الجمعيات والهيئات الاجتماعية بترخيص من الوزير وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسونية في المملكة .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢)

المعدلة لنص المادة (٥) من القانون الأصلي إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

المادة (٢) :

تعديل المادة (٥) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها :

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسونية في المملكة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ عفواً
دكتور فرح مع أن طلب الحديث يجب أن يسبق موافقة المجلس ، لكن تفضل دكتور
فيما يخص المادة رقم ٢ : شكرًا سيدي .

أنا أريد فقط أن أتساءل إذا كنا نعيش في بلد ديمقراطية ويحترم الحريات والآراء المختلفة ، فلماذا مثلاً الماسونية تلغى ؟ على أي قاعدة وعلى أي سبب ؟ . أنا شخصياً لم أعرف يوماً من الأيام من هذه الجمعيات الماسونية ولا أعرف عنها إلا حديثاً . قرأت لها كتاب وتصفحته فإذا بكل المبادئ مأخوذة من الديانة الإسلامية والمسيحية واليهودية وليست هنالك أي مبادئ أخرى تضر في هذا البلد . فأرد ان أفهم لماذا هذا الالغاء طالما أن هذه الكتب التي تخص الماسونية لا عيب فيها كما هي ظاهرة في كتبها .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر تفضل .

السيد المقرر : هذا التعديل جاء بناء على اقتراح بقانون تقدم به بعض السادة النواب وليس من الحكومة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : كان قرار مجلس النواب السابق أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون لمنع كل مظاهر وأشكال جمعيات وائدية الحركة الماسونية ، ولكن للأسف جاء هذا المطلب مختللاً في هذه المادة . على أية حال وهي أقل القليل لكن ليس هذا هو الهدف الذي رُمي إليه المجلس السابق ، المجلس السابق أراد أن يحظر قيام الماسونية كحركة تنظيماً وأشكالها المتعددة بما فيها من أندية وجمعيات ، ولكن اختزلت الفكرة في مادة في قانون الجمعيات الذي قال يحظر

قيام الجمعيات الماسونية .

المطلب كان أكبر من هذا بكثير ولكن أقل القليل هو الذي تقدم به هذا التعديل وهو مرحلياً مقبول عل طريق إن شاء الله أن يتخذ هذا المجلس قرار يحظر كل أشكال الحركة الماسونية التي هي حركة صهيونية تقود العالم ... شكرًا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالحجيد العزام .

الدكتور عبدالحجيد العزام : أود أن أتساءل مجرد تساؤل ما هو مصير المؤسسات الماسونية القائمة ؟ وهل يجوز لها انشاء فروع كونها قائمة في مناطق أخرى من المملكة غير عمان . معالي رئيس المجلس : المادة كما جاءت في قرار اللجنة القانونية مطروحة للتصويت ، من مع المادة ؟ موافقة بالاكثارية . شكرًا سعادة المقرر .

- وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس -

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- المعدلة لنص المادة (٥) من القانون الاصيلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

المادة (٢) :

تعديل المادة (٥) من القانون الاصيلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسونية في المملكة .

أمين عام مجلس الامة

حكم خير

رئيس مجلس النواب

م . سعد هائل السرور

معالي رئيس المجلس : الزملاء
الافاضل .

من عدم توفر النصاب ، لذا أرجو من الزملاء
الاكابر أعضاء اللجان أن يلتزموا بمواعيد عقد
اجتماعات هذه اللجان ... وشكراً لكم وأرفع
الجلسة -

قبل أن أرفع الجلسة أود أن أنه أن
اجتماعات بعض اللجان في هذا اليوم شكت

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة

حكم خير

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور

هذا من المجلد